٤

ألمانيا الوحيدة

١٩٠٨ ــ ١٩١٢

obeikandl.com

ان انقسام دول فى قارة الى فريقين منفصلين أحدهما عن الآخر لا يستتبع في ذاته أن يهدد سلام هذه القارة . فقد يحدث أن تكون لاحد الفريقين مصالح مشتركة تجمعه بعضه الى بعض دون أن يقتضى الامر محاصمة الفريق الآخر . كما وانه من الممكن أيضاً كما يدل تاريخ الانسانية أن تنشأ منافسة لا تكون السبب الاخير والحقيقي لعقد اتفاقات بعينها . وقد يحدث الخطر الحقيقي اذا كانت لاحد الفريقين نيات موجهة بصفة مباشرة ضد مصالح الفريق الثانى الحيوية . فكيف كانت إذن حال المعسكرين اللذين رأينا أوروبا تنقسم اليهما فى سنة ١٩٠٧ ؟

أما ان المانيا والنمسا والمجر كانتا إذ ذاك تروم ان المحافظة على الحالة الراهنة لانه لم يكن مناص من أن تسعيا الى ذلك خضوعا منهما لقوانين كيانهما فما أكدناه مراراً وتكراراً فى سياق الكلام الذى أسلفناه . وقد دلتنا الحوادث السياسية منذ حل بالروسيا الضعف من جراء الحرب الاسيوية خاصة وبرهنت لنا بوضوح لاسبيل الى نقضه على انه لم يطرأ في هذا الصدد تغيير ما.

أما مايتعلق بالفريق الآخر فقد دللنا بمناسبة ظهور الوفاق الثنائي الروسى الفرنسى على انه كانت هنالك من مبدأ الامر ميول موجهة الى المحالفة الثلاثية . ولقد كان الباعث الخفى لفرنسا على محالفة الروسيا هو فكرة الانتقام من المانيا لهزيمة حرب السبعين ، وكانت الروسيا تخاصم مملكة الطونة في البلقان ، وأنصار الجامعة السلافية من الروسيين يطلبون سيادة وطنهم على الدول

السلافية الصغيرة . واذا كان الخوف من انضمام انجلترا الى المحالفة الثلاثية قد أفضى هو وأشياء أخرى ببطرسبرج من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٨٩٤ الي الاستناد الى فرنسا فان هذا الرأى لم يعد الآن في سنة ١٩٠٧ مايبرره بعد ان سويت الخلافات بين دولة القيصر وبريطانيا العظمى . وسنرى بعد أن خصومة الروسيا لمملكة الطونة لم تزدد حدة من أجل هذه التسوية .

لكنه ماذا تقرر فيما يتعلق بانجلترا ؟ هل كان الانجليز يسعون الى غرض موجه ضد دول الوسط ؟ أنشأ الانضمام الى فرنسا والروسيا من الرغبة في الاتفاق مع منافسي انجلترا القدماء في ميدان التوسع الاستعماري أم كانت الحاجة الى اتخاذ موقف معاد لدول الوسط هو منشأ الانضمام ؟ والجواب عن هذه المسألة لابد من الاستناد الى الحقائق الواقعة دون غيرها ، لانها هي الفاصلة ، ولان كل تأكيدات الساسة لم يكن الباعث عليها سوى المنفعة الراهنة فهي من أجل ذلك لاتساعد إلا قليلا جداً على تفهم الحقيقة . فهل رجحت كفة الجماعة المعادية لالمانيا بعد ان اخفق المسعى في الاتفاق مع المانيا أو المحالفة الثلاثية؟ ان وضوح هذه المسألة يعيننا على استبانة الاهمية الحقيقية لانضمام الجزر البريطانية الى الوفاق الثلاثي .

كان لاسلوب هذا الانضمام صبغة ثابتة كل الثبات معينة كل التعيين فقد كان هذا الانضمام غير وثيق لا يسع المرء أن يعتبره محالفة بالمعنى المفهوم من المحالفات . بيد اننا قد لاحظنا انه في الحالتين كانت المانيا هي الهدف فقد كان للاتفاق الودي مع فرنسا قيمة المعاهدة الدفاعية بعد أن أخذ وزير الخارجية الانجليزية بنظرية أن هجوم المانيا على الجمهورية الفرنسية من جراء مراكش يحمل بريطانيا العظمى على مساعدة الفرنسيين بالسلاح . والمحادثات العسكرية التي دارت بين باريس ولندن لابد أن تعتبر بمثابة مضى في الميول الموجهة ضد المانيا ، فقد أديرت هذه المحادثات بلا ريب بغيرة عظيمة ، وحساب منطقي دقيق اذ أن هيئة أركان الحرب الانجليزية كانت قد تحرت في سنة

١٩٠٦ عن امكان انزال الجنود الى شواطىء فرنسا الشمالية وهى الجنود التى أرادت بريطانيا العظمى أن تساعد بها الجيش الفرنسى ضد الجيش الالمانى عند الحاجة . ولسنا نعلم الى أى مدى ذهب الفريق الآخر مع الروسيا لكننا اذا أضفنا الى كل الدلائل الخاصة بالاتفاقات العسكرية المقترحة في ريفال ، ان أرنست كاسل المالى الانجليزي والصديق الحميم الملك ادوارد السابع سلم لمدير شركة الملاحة «همبرج أمريكا» الطربالين في حديث جرى له معه في يونيه سنة ١٩٠٨ ، بأن الانجليز أشاروا على الروسيين في ريفال « بأن يقفوا كل قواهم على الجيش البري» ـ نقول اذا أضفنا هذه الحقيقة الى تلك الدلائل ظهر لنا فى الوقت نفسه موقف بريطانيا العظمى محفوفا بالريب . وإلا فضد من كان ينبغى للروسيا أن تقوي جيشها اذا لم يكن ضد جارتها فى القارة المانيا والنمسا والمجر ؟

ولا يزال بأيدينا أدلة واضحة أخرى على أن انجلترا في السنين التى تبدل فيها مركزها السياسى لم تنصرف فقط عن المحالفة الثلاثية بل ولت وجهها رأساً ضد المانيا أيضاً . ومنذ سنة ١٩٠١ والرأى العام الانجليزى تزداد معاداته للامبراطورية الالمانية باستمرار فكانت بعض الصحف الكبرى ترقم عقيرتها شيئاً فشيئاً منذرة بالخطر الالمانى كما كانت أسوأ الاشاعات تذاع عن هجوم منتظر من الامبراطور غليوم الثانى على بريطانيا العظمى وتصدق في دوائر كثيرة . واذا كان الانجليز قد نجحوا بهذه الكيفية في أن يجعلوا الماضى مع الجمهورية الفرنسية والروسيا ذات الحكم المطلق محبباً ، فقد كان ذلك على الاقل مسلكا ينطوي على أعظم خطر إذ تأثر الشعب بهذا الكلام وظهرت خصومته للمنافس المزعوم . وقد كانت الحكومة الانجليزية تعمل الى جانب ذلك على اثارة الخواطر بالقدر الذى تراه كافياً لها اذ نقلت الاميرالية الانجليزية في سنة ١٩٠٥ جانباً كبيراً من الاسطول البريطاني الى بحر الشمال بعد أن اطلق الاتفاق مع فرنسا حريته في البحر الابيض المتوسط وغير البحر الابيض

المتوسط . ولئن دل هذا على شيء فانه يدل على تهديد ظاهر لالمانيا . وقد أبدي الانجليز كسبب حقيقي للموقف الذي أسلفنا وصفه ان برلين كانت جادة في بناء أسطول الماني وذلك انه في سنة ١٩٠٠ وضع وزير البحرية الجديد فون تربتس برنامجاً في هذا الصدد وافق مجلس الرايشستاج على جانب منه كان على كل حال بمثابة الخطوة الاولى في تكوين قوة بحرية . وعلى الرغم من ضيق نطاق تسليحات هذه النواة فان الانجليز كانوا يعتبرونها خطراً يتهدد سيادتهم على بحار العالم — تلك السيادة التي لا ينازعهم فيها منازع . وفي ٣ فبراير سنة ١٩٠٥ القى أمير البحر البريطاني المدني خطبة نصح فيها بأن يقضي الاسطول الانجليزي على الاسطول الالماني وكان من رأيه أن خير وجه لاتمام ذلك أن لا يسبقه اعلان حرب .

وهذه حوادث خليقة بأن تحملنا على الاعتقاد بأن قوى كبيرة النفوذ في بريطانيا العظمى كانت ترى في المضي مع المحالفة الثنائية سلاحاً موموقا يمكن استخدامه وقت الحاجة ضد المانيا . وعلى ذلك فقد كان الوفاق الثلاثي اتفاقا سياسياً ينطوي من أول لحظة على شر سرعان ما تكشف عن سلسلة من الحوادث أخذت تظهر شيئاً فشيئاً .

ولقد كان لانصراف الروسيا عن أغراضها في آسيا نتيجة هي أن الدولة السلافية العظمى ولت وجهها ثانية شطر أوروبا كيما تحاول تحقيق رغباتها العتيقة . فقد كتب الكونت بورتاليه سفير المانيا في بطرسبرج في يناير سنة ١٩٠٨ يشير الى التبدل الهام الذي تم بهذا الانتقال فقال ان سياسة الروسيا التقليدية ومصالحها الحيوية قد صرفتها مرة أخرى عن الشرق الاقصى حيث كانت تناهض، الى الشرق الادنى ليتيسر لها بالسيادة على المضايق الخروج الى البحر» . وقد كان سعيها الى السيادة على مضايق الاستانة يسير مع طلبها السيادة في البلقان وهو ما كان لابد أن يجر الى خصومة مملكة الطونة . ونحن نعلم ان الروسيا والنمسا والمجر عقدتا في مرتستيج اتفاقات تنص على أن تتعاون

الدولتان تعاونا وثيقاً على الاحتفاظ بالحالة الراهنة ، فلم يكن يسع روسيا والحالة هذه أن تتقدم بمفردها وتتوغل في البلقان ما دامت هذه الاتفاقات قائمة ، على أنه سرعان ما سنحت الفرصة لايزفلسكي للتخلص من المعاهدة التي عقدت في سنة ١٩٠٣

فانه في بداية سنة ١٩٠٨ ظهر البارون فون ايرنتال وزير خارجية النمسا الجديد فجأة بخطة مؤداها مد سكة وسط السنجق . والسنجق هذا كان تابعا مع البوسنة والهرسك للاقاليم التركية التي كانت تحتلها النمسا بموجب معاهدة برلين المعقودة سنة ١٨٩٨ . فلم يكن ثمة اعتراض من الوجهة القانونية على مسلك السياسي النمسوي فضلا عن أنه كان قد أنبأ ايزفلسكي بما كان ينتويه وحصل على موافقته كما حصل على موافقة الحكومة العثمانية . لكنه لما صرح بمشروعه هذا قامت في الروسيا ضجة استياء اشتركت فيها الصحافة الانجليزية والفرنسية . بينما بطرسبرج في خلال ذلك تعترف في الباطن بأن مسلك ايرنتال لا غبار عليه من الوجهة القانونية وانه فقط لم يختر الفرصة المناسبة لتنفيذه . أما في الظاهر فكان الروسيون يزعمون ان هذا المشروع خروج بين على اتفاقية مرتز شتيك ، كما أعرب ايزفلسكي عن نيته في أن يسير هو أيضاً في طريقه الخاص . وهكذا أتيحت الفرصة لايزفلسكي وأيده الانجليز بلا ريب . فان السفير الانجليزي في بطرسبرج السير أرثر نيكولسن كان يسعى سعياً حثيثاً في دفع الروسيا الى طريق مضاد لدول الوسط فلم ترج فقط الاشاعات عن أن المانيا تؤيد خطة مد سكة السنجق بل ان ايزفلسكي أعلن في ٢ فبراير سنة ١٩٠٨ في جلسة سرية لمجلس الوزراء الروسي ان نيكولسن وعده بأن تتعاون الروسيا وانجلترا في الشرق الادنى . وهذا ما وقع بالفعل . فقد حدث عقب ذلك بقليل أن دارت المفاوضة في الاصلاحات التي أريد اجراؤها في مقدونيا بين المتحالفين فأعدت لندن اقتراحاً واسع المدى ارتأت بمقتضاه ان تكون للدول رقابة على هذا الاقليم التركي أما الاقتراح الذي قدمته الروسيا مقابل اقتراح لندن فقد كانت

مطالبه أقل من مطالب الانجليز لكن الروسيا كانت تطالب فيه لكل الدول التي اشتركت في معاهدة برلين على السواء بحقوق متساوية ، وبذا الغت اتفاقات مرتزشتيك الخاصة وتهدم بهذه الكيفية ما كان قائما بين الروسيا والنمسا من تفاهم مشغل بالاحتمالات ، وأصبحت الفرصة سانحة للروسيا من ذلك الحين للسير مع بريطانيا العظمى في مسائل الشرق يداً بيد .

وقد شجع ايزفلسكي هذا النجاح فشرع بعد ذلك ببضعة أشهر في خطوة أخرى نحو الشرق الادنى سائراً رأساً الى الغرض النهائي الذي كان يتوق اليه وهو مضايق الاستانة . ولما قامت ثورة رجال تركيا الفتاة وتولوا الحكم صيف سنة ١٩٠٨ في عاصمة الدولة العثمانية وكان الجميع ينتظرون أن يستجم «الرجل المريض» — كما كانوا يسمون الباب العالي لضعفه السياسي — ويستجمع قواه طلب وزير الخارجية الروسية في ٢ يوليو بكتاب رسمي الى الحكومة النمسوية أن تجري بينهما مفاوضات ودية في مسألتين هما أولا مركز المناطق التركية التي تحتلها النمسا والمجر وهي البوسنة والهرسك وسنجق نوفيبازار وثانياً مضائق الاستانة . وكان طلب ايزفلسكي يصطدم بخطة نمسوية يراد بها السعي الى ضم الاقاليم المحتلة . ولم يكن السبب في هذه الخطة ماطرأ على تركيا من تغير شؤونها الداخلية فحسب بل أيضاً الدعاية الصربية القوية التي كانت تسعى الى ادماج البوسنة في الصرب وتعريض الصرح الذي ظلت حكومة فينا تشيده في خلال ثلاثين عاماً ، متحملة في ذلك شيئاً غير قليل من النفقات والتعب ، لاشد المخاطر . وقد حدث في ١٦ سبتمبر أن اجتمع ايزفلسكي وايرنتال في قصر بوخلاو الذي كان يملكه الكونت برشتلد سفير النمسا في بطرسبرج فدار في هذا الاجتماع حديث مثبت في وثيقتين ، الاولى : خطاب خاص من وزير الخارجية النمسوية الى المستشار الامبراطوري الالماني مؤرخ في ٢٦ سبتمبر والثانية: تقرير لوزير الخارجية في ذلك الحين فون شين مؤرخ في نفس اليوم وموجه أيضاً الى بيلوف . ففي الخطاب الاول كان ايرنتال يبلغ المستشار

الامبراطوري ان في نيته ضم البوسنة والهرسك والتنازل لتركيا في مقابل ذلك عن احتلال السنجق قال : « وقد أعرب ايزفلسكي عن موافقته مبدئياً وأكد ان الروسيا ستقف موقفاً حيادياً » وفيما عدا ذلك فقد كان وزير الخارجية الروسية يرى الوقت قد آن لادخال تعديل على النصوص الخاصة بمسألة المضايق غرضه الاكبر ، فكان يسعى الى أن يكسب الدول القائمة على سواحل البحر الاسود الحق في أن تمر سفنها الحربية المضايق فرادى ووعدت النمسا بأن تقف فى هذا الشان موقفاً وديا . وقد علم شين من ايزفلسكى عقب اجتماع بوخلاو مباشرة عبارات تدل على نيات النمسا هى : «ضم البوسنه والهرسك والعدول عن الزحف على سالونيك . سحب الحامية من السنجق . الاستعداد للبحث مع الروسيا في رغباتها الخاصة بمزية المرور من المضايق ». وكلا القولين يطابق الآخر كما ترى ، وهذا مايدعو الى افتراض أن كلا الفريقين كان يطلب موافقة الآخر فالنمسا والمجر كانت تريد تعديل منطقتها والعدول عن أي توسع آخر فى البلقان والروسيا كانت تريد فتح المضايق للسفن الاجنبية بدرجة ما لكى يسعها أن تخرج بهذه الكيفية الى البحر الابيض المتوسط . وقد وجه ايزفلسكى في ٢٣ سبتمبر خطابا الى ايرنتال بعث به اليه من مقامه في الريف أبلغه فيه انه أرسل الى بطرسبرج خطابا رسميا الى حكومة النمسا والمجر ليوافق عليه القيصر ثم رجا من وزير الخارجية النمساوية أن يوافيه في باريس بما يجد من الاخبار حيث يصل فى أول اكتوبر . والى هنا كانت الامور تسير سيراً حسنا مشرنا بالوفاق .

ولا بد أن يكون ايزفلسكى قد دخل في روعه إذ ذاك ان الدول الاخرى ستوافق على فكرته الخاصة بفتح المضايق فتحا جزئيا . ولكى يتأكد من ذلك قام برحلة الى أهم العواصم الاوروبية فقابل فى ديزبو تيتوني وزير الخارجية الايطالية الذي كانت تخامره بعض الشكوك وكان يرى أن المسألتين اللتين تناولهما البحث في بوخلاو وهما ضم البوسنه والهرسك ومسألة المضايق

يجب أن تبحثها الحكومات ذات الشان . أما زيارة ايزفلسكي لباريس وهي التي كان محددا لها أول اكتوبر كما ذكرنا فقد تأخرت قليلا. فلما زار السياسي الروسي في ٤ اكتوبر وزارة الخارجية الفرنسية علم هناك ما أدهشه وهو أن السفير النمسوي قدم الى رئيس الجمهورية قبل ذلك التاريخ بيوم واحد كتابا بخط يد الامبراطور فرنسوا جوزيف يحدد فيه يوم ٧ اكتوبر لضم البوسنه والهرسك ويذكر فيه ان الروسيا موافقة على هذه الخطوة . ولم يصل الى ايزفلسكي خطاب من ايرنتال مؤرخ في ٣٠ سبتمبر إلا عصر يوم ٤ اكتوبر وكان يحتوي نفس الخبر السالف . ولا بد أن تكون هناك أسباب لم تعرف بعد آخرت وصول الخطاب . وعلى كل فان الامور كانت بحيث أن وزير خارجية النمسا والمجر خرج الى حيز العمل قبل أن تكون لوزير الخارجية الروسية الفرصة لضمان نصيبه من الصفقة المتفق عليها . على أن دهشة ايزفلسكي لم تكن في الواقع كبيرة جداً لان ايرنتال كان قد عين في اجتماع بوخلاو موعد اجتماع المجلس المجري في بودابست لاعلان خطة الضم . وكان محدداً لهذا الاجتماع يوم ١٩ اكتوبر .

كان ايزفلسكي أثناء اقامته في باريس في حالة نفسية طيبة فقد هدأ روع وزير صربيا المفوض هناك من ناحية نيات فينا مبيناً له أن انصراف النمسا والمجر عن السنجق يجعل للصرب أملا في التقرب من الجبل الاسود . وفيما عدا ذلك فقد أعرب عن فكرة مؤداها عقد مؤتمر ينظر في شؤون البلقان مقدراً أن تعرض عليه التسوية الجديدة التي كان يرتئيها لمسألة المضايق . وإذن فقد كان يرجو أن يصل بهذه الطريقة الى غرضه .

ولم يقم التحول الفاصل الا في لندن حيث توجه في ٩ اكتوبر . فانه علم هناك ما خيب آماله كثيراً إذ نبيء بان الحكومة الانكليزية لا تقر بحال أي تغيير في مسألة المضايق . وهذا الموقف يطابق المبدأ الذي سارت عليه السياسة الانجليزية منذ عشرات السنين ، فان انجلترة كانت دائما تحول دون تقدم

الروسيا نحو الاستانة لان تقدمها يعرض طريق الهند للخاطر. لكن ايزفولسكي كان يمني نفسه بزوال هذه المعارضة بعد التصالح الذي شق بنفسه طريقه بين لندن وبطرسبورغ . فجاء هذا خطأ كبيراً منه . وكان رفض انكلترا صدمة قاسية لوزير الخارجية الروسية أحبطت خطته كلها وهي التي كان يرمي بها الى تقريب الروسيا من تحقيق غرضها القديم . ثم كيف كان موقفه حيال مواطنيه؟

لقد أصابت النمسا والمجر منافسة الروسيا غما كبيراً بينما هذه قد عادت بخفي حنين . وأعلنت بلغاريا استقلالها في نفس اليوم الذي أعلن فيه ضم البوسنه والهرسك ، دون أن تسأل الروسيا ، اختها الكبرى رأيها ، في حين كانت قد تفاهمت معها فينا على مافعلت . وهذا وما كان يخشى من فقدان الروسيا جانباً مهماً من نفوذها في البلقان قد أوقع بوزير الخارجية الروسية هزائم لم يغفرها له انصار الجامعة الروسية ولا الوطنيون في بلاده حتى دخل في روعه انه ساقط حتماً من منصبه .

على أن هذه النفسية اليائسة التي ألمت به بالتأكيد لم تدفعه الى اغضاب الانجليز ، لانه لم يكن يحق له ذلك وسياسته في الوضع الذي ارتضاها ، ولو فعل لما ماشاه الرأي العام في بلاده ولذا فقد وجه غيظه الشديد الى ايزنتال ونفس عن صدره بمخاصمته معبراً في ذلك عن حالة التهيج التي كانت تتملك بلاده . فزعم أن هذا الاخير غشه لانه تقدم قبل الأوان ، بل لقد ذهب الى حد النكوص عن اتفاقات ثابتة عقدها في بوخلاو كيما يلقى عن عاتقه ما عليه من اعباء . وليس شك في ان مازعمه من خديعة النمسا له كان أصلح له من الاعتراف بتسرعه وهكذا ظهر ضم البوسنه والهرسك للعالم بانه اساءة من جانب النمسا التي أمكن مصرف أمورها وقائدها السياسي أن يتغلب أخيراً على مداوره الروسي .

وقد تملك انجلترا وفرنسا غيظ شديد وهبت فيهما عاصفة من السخط وكان ماتملك الصرب أشد إذ ظلت المظاهرات العنيفة قائمة فيها عدة أشهر

ضد بيت هابسبرج ، يحرض بعض مهيجيها من لاضمائرلهم على التدخل المسلح بدعوى أن اهالى البوسنه خاصة يشتملون على نسبة صربية قوية . وقد أصاب هذا الغيظ العام المانيا كما هي العادة فزعموا انها حملت ايرنتال فى الخفاء على ان يفعل مافعل ، على حين كان المستشار الامبراطوري الالمانى يجهل نية الضم حتى انه كما اثبتنا لم يعلم بها إلا بعد اجتماع بوخلاو بمدة وحتى أن الامبراطور غليوم الثاني لم يدر باعلان الضم الامع غيره من رؤساء الدول الاوروبية ،وهو ماجعله يشعر بانه أهين .

ولقد كان الهياج الذي أثاره مايسمى بالازمة البوسنوية يلوح فى أوقات بعينها وكأنما سيجر الى حرب أوروبية . على أن اسبابا مختلفة حالت دون وقوع هذه الكارثة وذلك أن الروسيا بعد الهزيمة التى أوقعتها بها اليابان لم يكن يسعها أن تجرد الحسام .وقد خسر الجنرال روجر وزير الحربية الروسية مركزه لانه سلم علناً بان الجيش غير قادر على الدخول في حرب . هذا الى أن برلين ووقوفها خلف فينا ومظاهرتها اياها بعد ان أعلن ضم البوسنة والهرسك وفرغ منه ، كان له تأثير فى التفادى من الحرب . ولو وقعت لكان على الروسيا أن تحارب دولتى الوسط فى حين انها كانت بهذا الضعف. كذلك كان الموقف الذى اتخذته المانيا سبباً لان تحاذر فرنسا وتحذر بطرسبرج من الاقدام على المؤامرات . ولشد ماهتاج ايزفلسكى هذا الموقف من حليفته الغربية حتى اتهمها بموالاة النمسا أكثر من موالاتها لروسيا ، وهكذا لم يكن سوى فيكولسن السفير الانجليزى من كان يفرغ قصاراه من جديد لدفع الروسيا ضد دول الوسط ، لكن الظروف الحقيقية وأخصها بالاعتبار ضعف الروسيا العسكرى كان من شأنها أن تدعو الى الاعتدال .ولما حمل هذا الضعف ايرنتال على أن يطلب من الروسيا فى ١١ مارس سنة ١٩٠٩ الاعتراف بضم البوسنة والهرسك وان يضيف الى ذلك انه اذا رفضت الروسيا هذا الاعتراف ينشر فى لندن وباريس وبلغراد الوثائق التى يوافق فيها ايزفلسكى على اتفاقات

بوخلاولى وزير الخارجية الروسية وجه شطر الحكومة الالمانية يرجو منها التوسط . وكانت هذه الحكومة على استعداد لاجابة الروسيا الى هذا الرجاء اذا هى حملت صربيا على التزام الهدوء فعلا وبصفة جدية . وأخيرا وفق بيلاو الى تسوية النزاع بأن حمل الوزارات جميعاً على الاعتراف بالضم تحاشيا لازلال الروسيا . وهكذا ظل السلام قائما بفضل تدخل المانيا .

على ان نتائج أزمة البوسنة كان لها فى المستقبل عواقب وخيمة . ذلك ان ايزفانسكي استخلص من تجاربه التى مرت به أشياء بعينها على أعظم جانب من الخطورة ، فانه لما كان مضى الروسيا الى غرضها النهائي في الشرق الادنى وهو الاستانة قد وقف وكان وقفه هذا وحبوط مسعى الروسيا من جراء اعتراض الانجليز ، ثم لما كانت بريطانيا منذ تقربها الى الروسيا قد كشفت عن ميلها الظاهر الى تأييد المطالب الروسية فى البلقان مادامت غير موجهة الى المضايق بل إلى املاك تركيا فى أوروبا فقط — فقد رسم وزير الخارجية الروسية ان يستخلص من هذا ان في امكانه أن يسير الى هذا الغرض النهائي غير مدافع . وهكذا أخذ من تلك اللحظة يسعى الى بسط السيادة الروسية على البلقان لكنه اتجه فى الوقت عينه ضد النمسا والمجر لان هذه البلاد بما تشتمل عليه من الاهالى السلافيين العديدين لابد أن تتعرض للخطر اذا قوي جانب الدول البلقانية بقيادة الروسيا واذا علت صيحة العناصر السلافية التى أشرنا اليها طالبة الاتحاد مع اخوانهم المقيمين في الجهة الاخرى من الحدود النمسوية . وكانت عملية الانقسام داخل حدود النمسا والمجر قد بدأت من زمن طويل فاذا عضدت هذه العملية من الخارج عجلت بما يهدد حياة النمسا والمجر . وليس جليا ماذا كانت انجلترا لم تتكهن بهذا التطور أو انها كانت تريده باعتبار أنه المقتل الذى تصيب منه دول الوسط التى كانت انجلترا تناهضها منذ سنة ١٩٠٤ وعلى كل فان موقف الرفض الذى وقفته لندن فى مسألة المضايق قد كان له كما أسلفنا تأثير مباشر في دفع الروسيا إلى هذا الاتجاه الخطر .

وقد كانت أول خطوة خطاها ايزفلسكي فى هذا السبيل ان شرع ثانية فى التقرب الى بلغاريا وأحكام روابطه بها فكانت كلما أملت فينا أن تكسب هذه البلاد الناهضة الى صفها لتناهض بها صربيا ضاعفت بطرسبرج من جهودها ليكون لها النفوذ في صوفيا . ولما طلبت تركيا ٨٢ مليون فرنك تعويضاً من الخسارة التى لحقتها من جراء فصل الروملي الشرقي عنها ذلك الفصل الذى وقع فى وقت واحد مع اعلان بلغاريا استقلالها ، عرض ايزفلسكي ان تدفع الروسيا وأقرته الحكومة البلغارية وان كانت قد وقعت بذلك في تبعية خطيرة لبطرسبرج. أما صربيا فقد تعزت عن الحاضر بايكال تحقيق مطالبها في البوسنة للمستقبل حيث تكون الروسيا أحسن تسلحاً واستعداداً مما هى ، وفيما عدا ذلك فقد أشير عليها بأن تتفاهم مع بلغاريا لتشق بهذا طريق التفاهم بين شعوب البلقان . ففى خريف سنة ١٩٠٩ حل هرتفيج في بلغراد وزيراً مفوضاً لدولته وجعل يعمل بهمة للغرض الذى دللنا عليه . وفى استطاعتنا ان نشير الى الغاية التى انتهت اليها هذه الخطة بالرجوع الى نص مشروع الاتفاق العسكرى الذى كان يراد عقده ولم يعقد بالتأكيد بين الروسيا وبلغاريا . وهو الاتفاق المؤرخ فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ والذى جاء في مادته الخامسة « انه بالنظر الى ان تحقيق الاغراض السامية التى تسعى اليها الشعوب السلافية فى شبه جزيرة البلقان والتى ليس أعز على الروسيا منها لا يمكن أن يتم إلا بالفوز فى حرب تنشب بين الروسيا وبين المانيا والنمسا والمجر فان بلغاريا تتعهد رسمياً بأنها فى هذه الحالة أو فى حالة ما اذا انضمت رومانيا أو تركيا الى الائتلاف المكون من الدولتين الآنف ذكرهما تبذل قصارى جهدها في التفادى من كل ما يمكن أن يوسع دائرة الانقسام » ولقد صرح ايزفلسكي فى بداية هذا العام بعينه للسفير الالمانى في بطرسبرج فيما يتعلق بموقف بلاده نحو مملكة الطونة بقوله « لا يغب عن بالك أمر هو ان المسألة الشرقية لا يمكن أن تحل إلا بحرب . وقد تقع هذه الحرب بعد خمس أو عشر سنوات لكنها لا مفر منها » . وبذا

كانت تلك السياسة الجديدة الموجهة ضد الحالة الراهنة والتى كانت تسير بطرسبرج عليها فى البلقان ، تحمل في ذاتها جراثيم حرب هائلة وتهدد السلام.

مما تقدم يتبين ان السعى الى الاستانة كان قد أرجى مؤقتاً ، والذي يدل على أن أصحاب الشأن فيه لم يصرفوا النظر عنه بل ارجاؤه الى الوقت المناسب ، هو ان ايزفلسكي عقد في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٠٩ في راكونجي اتفاقاً مع ايطاليا تتعهد به كل من ايطاليا والروسيا ان تنظر بعين العطف الى المصالح الروسية فيما يتعلق بالمضايق ، والايطالية فيما يتعلق بطرابلس الغرب وبنى غازي وهكذا أصبح هناك فيما يتعلق بالبحر الابيض المتوسط اتفاق آخر الى جانب الاتفاق الفرنسى الايطالى المؤرخ في سنة ١٩٠٢ والاتفاق المعقود بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، اتفاقات ثلاثة كانت الدول المشتركة فيها عثابة سفائح مؤجلة الدفع . اتفاقات كانت تفتح لتلك الدول باب الوصول الى ما تطلبه في اللحظة المتفق عليها.

ولقد كان من شأن تحول السياسة الروسية ضد النمسا والمجر ان جعل مركز المانيا سيئاً جداً فقد ظهرت الآن فى جلاء لاسبيل الى نقضه تلك الثغرة التى أحدثها في صرح بسمرك عدم تجديد معاهدة الضمان من عشرين سنة مضت . وباتت الامبراطورية الالمانية وليس أمامها إلا الاستناد الى النمسا والمجر بل انه كان عليها أيضا أن تحاذر حتى لاتخسر أيضا هذه الحليفة الاخيرة . وقد ظهر على برلين الامتعاض لما تقدم اليها البارون فون ايرنتال بفكرته المتعلقة بضم البوسنه والهرسك . لكنها على الرغم من ذلك عضدت فينا في غير تحفظ لاعتبارات تبدو جلية جداً من تقرير معجل بعث به بيلوف الى الامبراطور . فقد جاء فى هذا التقرير ان « مركزنا خليق أن يصبح سيئاً اذا أضاعت النمسا والمجر ثقتها بنا وتحولت عنا . ومادمنا متحدين فأنه تكون منا كما كان الاتحاد الالمانى القديم قبل ٥٠ عاماً ، كتلة لايسع أحداً أن يتجرأ عليها بسهولة . وليس يجوز لنا فى المسائل الشرقية الكبرى بصفة خاصة أن نناهض النمسا

والمجر التي لها في شبه جزيرة البلقان مثل ما لنا من المصالح القريبة المهمة . ولذا فاننا اذا رفضنا بل اذا ترددنا أو تمنعنا في موقفنا حيال مسألة ضم البوسنه والهرسك فان النمسا والمجر سوف لاتغفر لنا ذلك » وهذا كما نرى عدول نهائي عن مبدأ بسمرك الذي كان يقضي بأن لاتوازر المانيا النمسا والمجر في مصالحها الخاصة في الشرق الادنى حتى لا تقم المانيا في خصومة مباشرة مع الروسيا . لكن هذا العدول كان يبدو بأزاء تألب الدول إذ ذاك ضرورة مرة اقتضاها المركز الذي أرغمت المانيا عليه عزلتها . ولقد كان ظهور الوفاق الثلاثي هو الواقعة الحقيقية التي كان لها في هذه العزلة القول الفصل . فكثيراً ما كان ايزفلسكي يشكو للسفير الالماني في بطرسبورغ من أن برلين تبالغ في تأييدها لفينا . وقد أجابه الكونت بورتالس في ١٣١ اكتوبر ١٩٠٨ بما يتفق وتعليمات بيلوف إذ قال : « ان الروسيا منذ الحرب اليابانية وهي تخطو نحو الدولة التي يقع عليها أكبر نصيب من تبعة الاخفاق الذي منيت به الروسيا في الشرق الاقصى . (ويعني بذلك انجلترة) والروسيا بانضمامها الى الوفاق الودي الانجليزي الفرنسي قد ألقت في كفة هذا الفريق بثقل عظيم وهو الذي طالما استخدم نفوذه في معارضة المصالح الالمانية . فبأزاء هذه الحالة لايسع المانيا في الوقت الحاضر إلا أن تزيد روابطها بحليفتها احكاما وإلا أن تعينها على معالجها باكثر مما يتطلبه لفظ معاهدة التحالف . وان الفريق الواقف في وجهنا لاقوي من أن لايحملنا على تجنب كل شيء من شأنه أن يزعزع ثقة النمسا والمجر بأخلاصنا »

وقد اعتادت الروسيا وهي تسعى سعيها في بحث جزيرة البلقان أن لاتعتبر مملكة الطونة وحدها هي الخصم بل أن تشرك معها في الخصومة ألمانيا الدولة التي تفوقها في القوة بمراحل . زد على ذلك ان الحكومة الالمانية التي كانت تعوزها مستعمرات كبيرة نافعة تبعث اليها بمايزيد من سكانها الذين كان عددهم يعظم على مر الأيام ، كانت تسعى من زمان طويل الى أن تجعل من آسيا

الصغرى منطقة اقتصادية لأبنائها فكانت تعمل على أن تجعل الطريق اليها مفتوحة مأمونة . وهنا لم يكن لها بد من المحافظة ليس فقط على النمسا والمجر بل أيضا على تركيا . على ان الروسيا كانت تناهض هذه الدولة الأخيرة بصفة كونها حارسة للمضايق . فبينما كانت ألمانيا تعمل على تقوية ساعد الباب العالى باصلاح جيشه ، كانت الروسيا تنمى تداعيه . وبذا كانت الطريق التى تسير فيها برلين تتعارض مع الطريق التى تمضى فيها بطرسبورغ . هذا فضلا عن الخطر الذي كانت قد بدت طلائعه من جراء أزمة البوسنه وهو ان النمسا أخذت تميل الى استغلال حليفتها الكبرى لخدمة مصالحها بعد إذ شعرت باحتياج تلك الحليفة اليها ، وهكذا أمكن الحليفة الضعيفة أن تفكر فى استخدام زميلتها القوية لأنها رأت ان هذه الزميلة القوية لا غنى لها عنها بحال من الاحوال .

هذا على حين كانت الروسيا ، اذ تجد المانيا عقبة فى طريق تقدمها فى الشرق الادنى ، تلقى نفسها مدفوعة الى الاستزادة من توثيق رابطتها بحلفائها كيما تستوثق من الحرب التى كان يرى ايزفولسكى أن لا مفر منها . وقد كان كل شئ مع ذلك يتوقف على قوة الروح المعادية لألمانيا في انجلترة وفرنسا أو ضعفها . وهذا ماسنراه من الحوادث الأخرى التى وقعت فى خلال الزمن الذى نعالج شئونه .

* * *

لقد كان النزاع الذي قام بين لندن وبرلين على المضى فى بناء الاسطول الالمانى قد اشتد فعلا قبل أزمة البوسنة فلما طلب القيصر الروسى عقب انتهاء الحرب الروسية اليابانية الدعوة الى مؤتمر جديد للسلام انعقد في صيف سنة ١٩٠٧ فى لاهاي كالمؤتمر الاول ، طلبت انجلترا بالاشتراك مع الولايات المتحدة البحث فى تخفيض عام للتسليح . وكانت ترمى من وراء هذا الطلب الى أن تتخذ الدول قرارات تمنع المانيا من تكبير قوتها البحرية . وكانت بطرسبورغ وباريس وروما أيضا مصممة على أن لا تنظر في تخفيض التسليح لكنها مع ذلك

قررت أن لا تعارض لندن حتى لا تجرح احساسها وان كانت قد اتفقت على أن تبيت لطلب الانجليز — اذا ما بدأت المفاوضات — «دفنة من الطبقة الاولى» على قول ايزفولسكي . هذه الخطة لم تلق من برلين الا الاستنكار والا أن تعلن صراحة أنها ترفض أن تكون المسألة الآنفة الذكر وكذلك مسألة محكمة التحكيم الاجباري مما يتضمنه برنامج المؤتمر.

وقد حاولت المانيا والنمسا والمجر أن تحملا الروسيا نفسها على الاعتراض فاعترضت ولكن فى شيء من الحذر . ولخصت وجهة النظر الالمانية واذيعت بما فحواه أن المانيا موافقة على البواعث التى حدت فكرة تخفيض السلاح كل الموافقة بيد ان هذه البواعث تنقصها صيغة تنعدم مابين الدول من اختلاف كبير في المركز الجغرافي والاقتصادي والعسكري والسياسي. وقد سوى المؤتمر المسألة بحذافيرها إذ ذاك بكلمات جوفاء حينما عرضها ممثل انجلترا . ولما جاء دور الكلام عن محكمة التحكيم الاجباري وهى مارأي الانجليز أن تكون مختصة بالنظر في المسائل ذات الصبغة القانونية فقط أو مايتعلق بتفسير المعاهدات مادام الخلاف فى هذا الصدد لم يمكن حسمه بالطرق الديبلوماسية المباشرة ومادام لم يمس لا مصالح الاطراف المختلفة أو استقلالها ولا مصالح دول سواها» أعرب ممثل المانيا تؤيده النمسا والمجر وست دول صغرى عن شكوك قوية فخبط الموضوع . وهكذا قدر لالمانيا أن تعانى من موقفها هذا كما عانت من موقفها فى مؤتمر لاهاي الاول لانها صدرت فيه عن استقامة بولغ فيها ولان هذا الموقف كان يدل على نقص في المهارة السياسية. فقد جاهر الالمان بلا تحفظ بما كان الجميع يشعرون به فاعطوا غيرهم بذلك سلاحا خطراً يمكنهم من تصوير المانيا في صورة الامة المناهضة لفكرة السلام ، وهو ماحدث واستغل كثيراً.

أما الانجليز فبعد أن أخفقوا في مناهضة بناء الاسطول الألماني بالالف من طريق المفاوضات الدولية حاولوا من لندن أن يخابروا برلين رأساً . والداعي المباشر لهذه الخطوة من جانب انجلترة هو المشروع الخاص بالاسطول

الذى قدم الى مجلس الريشستاج بعد أن أقره مجلس الاتحاد الالمانى فى نوفمبر سنة ١٩٠٧ . فقد بنى هذا المشروع على أن بريطانيا العظمى قبل توقيعها على وجيز أخذت تبنى مدرعات هائلة من نوع الدردنوط فاقت كل ما كان مصروفا الى ذلك الحين من السفن فى القوة . وغايتها من ذلك أن تجعل فوق انجلترا البحري أمرا مضمونا لاشك فيه . وقد كان الاميرال تربتس المتفطن من مهنته تفطنا فائقا بلا ريب يرى أنه لابد لالمانيا من أسطول قوي لا تكون مهمته حماية التجارة الالمانية فحسب بل أيضا تكون غايته صرف انجلترا عن العمل لاشعال نار الحرب فى القارة ضد منافستها بخاصة وهي محالفة للروسيا وفرنسا . وهكذا عقد النية على أن يخترق منطقة الخطر التى كانت بلاده واقعة فيها إذ ذاك من جراء تأخرها فى البحر ، وأن يمضى فى سبيله عارفا عنه من همة متوسلا بكل أنواع الاحتجاج . ولم يكن تربتس يبتغي بهذا أن يبز الاسطول البريطاني ولا حتى أن يبلغ بأسطوله حجم هذا الاسطول الهائل . لكنه كان يريد أن يزيد فى عدد السفن الحربية الالمانية الى الحد الذي يصبح عنده الهجوم على الاسطول الألماني مخاطرة . فقد كان من رأيه الحذر من بريطانيا العظمى منذ تحولت هذه تحولها السياسى .

بيد أن هذه الخطط كان من شأنها زيادة الهياج فى انجلترة إذ زعمت الصحف أن المانيا تريد أن تنازع بريطانيا العظمى سيادتها على البحار وانها تبيت للجزر البريطانية حربا فى آخر الأمر . كذلك كان يرى الصحف الانجليزية أن تعتبر سياسة سكة بغداد الحديدية مهددة للجزر البريطانية لانها فى زعمها ترمي الى قطع طريق الهند . وبينما كان أنصار الأسطول الالمانى ينوهون بالخطر الانجليزى تحبيبا الى فكرة إنشاء الاسطول كانت الصحف الانجليزية الكبرى تخوف بشبح الغزو الالمانى . ولكي يهدئ الامبراطور غليوم الثانى الخواطر أرسل فى ١٦ فبراير ١٩٠٨ الى اللورد تويدزموب اللورد الاول للاميرالية الانجليزية كتابا خاصا يبين له فيه أنه لا يبيت لبريطانيا العظمى

أية خطط مظلمة . وقد ذاع خبر هذا الكتاب وانتفع به في ترويج ريب أخرى .

ولقد أسلفنا الكلام عن أن السير أرنست كاسل المالى الانجليزى تحدث في يونيه ١٩٠٨ الى مدير شركة هامبورغ ـ أميريكا الملاحية ، الهر بالين حديثاً كان بمثابة المحاولة الاولى لحمل المانيا على تخفيض تسليحاتها . وقد صرح كاسل بأن ادوارد السابع الذى خاطبه كما يقول : « يعتقد كل الاعتقاد بأن تكبير الاسطول الالمانى الذى يجري سريعاً يهدد مركز انجلترة في البحر » ثم لمح في النهاية الى أنه « قد يأتى يوم تسأل فيه انجلترة بالاتفاق مع فرنسا والروسيا المانيا : متى تفكر في العدول عن المضى في تقوية سلاحها البحري » وفي هذا بلاريب تهديد خفي لم يكن أريباً لانه يذكر ألمانيا بالمركز السياسى الخطر الذى كان سبباً في مساعي الوزير فون تربتس والذى يبرر به هذه المساعي . وقد أجابه بالين حينئذ في جلاء ان مثل هذا السؤال إذا وجه يكون معناه الحرب . قال : « وان المانيا سوف تقاوم بكل قواها أية محاولة من هذا القبيل لتمثيل حادث فاشوده »

وانه ليزيد في أهمية التهديد الذي أوردناه لكاسل أن رئيس الجمهورية الفرنسية فاليير استقبل في لندن قبل ذلك بقليل أى في أواخر مايو ١٩٠٨ استقبالا حماسياً ، وأن اجتماع ادوارد السابع بالقيصر نيقولا الثاني فى ريفال فى شهر يونيه كان ملحقاً لذلك . واذا أضفنا إقامة دلكاسيه خصم ألمانيا الشهير على التاميز حيث استقبله ملك الانجليز ، كانت هذه المقدمات كلها حتى ولو لم يدرك المرء أهميتها العظيمة ، سبباً لأن يعظم ارتياب برلين فى موقف الدولة البريطانية ، ويزداد سوء ظنها ازدياداً كبيراً .

ولقد كان السفير الالماني فى لندن الكونت مترنيخ يلاحظ تفاقم الحالة النفسية فى انجلترة فى هم متزايد حتى أبدى ان السبب الحقيقي لذلك هو بناء الاسطول الالمانى . وفى ٣٠ يونيه بعث بتقرير عن حديث مطول جري له مع

وكيل وزارة الخارجية شارل هاردنج الذي أعرب له عن مخاوفه من التسليح الالماني وختم حديثه معه بهذه العبارة :« ليس في وسع شيء أو أحد أن يقنع انجلترا بأن أسطولا قوياً نامياً قائماً على مقربة من شواطئه ليس خطراً بل ليس اعظم خطر يمكن أن يتعرض له . فنحن مصممون على أن يكون لنا أسطول قوي ويجب أن نكون على بينة من نتائج ذلك » .

وفي ١٦ يوليه أرسل مترنيخ فحوى أحاديث جرت له مع اللورد غراي ووزير المالية البريطانية لويدجورج ، إذ صرح كلاهما « بأن اعتمادات الاسطول البريطاني ستزيد من جراء برنامج المانيا الخاص بالاسطول وبسبب التعجيل ببنائه زيادة كبرى ويشتد الشعور بالخطر الالماني اشتداداً من شأنه أن لا يجعل في الامكان تحسين العلاقات بين الدولتين مادامتا تتنافسان في بناء الاساطيل » ومعنى هذا ان انجلترة تطلب من المانيا أن تسير الهوينا في تسليحاتها البحرية وهو رأي دافع عنه لويد جورج بعد ذلك بصفة خاصة . إذ رجع اليه وقتما أخذ بعض كبار المحافظين أمثال لانسدون واللورد كرومر يتكلمون في مجلس اللوردات عن احتمال وقوع الحرب .

على أن الامبراطور غليوم الثاني كان قد صمم على أن لا يقبل هوادة في الاجراءات التي اتخذت بحال من الاحوال . وحقيقة انه على باد حاض الزعم القائل بأنه يريد تهديد بريطانيا العظمى لكنه وقف بالمرصاد يدفع بكل قواه اية محاولة للتأثير في حجم منشئات الأسطول وسرعتها . وقد حادث شارل هاردنج عن الاسطول الالماني حديثاً مفصلا في ١٢ اغسطس ١٩٠٨ بمناسبة مقابلته للملك ادوارد السابع في فريدريكسهوف . وكتب الامبراطور بنفسه المذكرات الآتية عن اهم ماجاء في هذا الحديث « قال (هاردنج) : الا تستطيعون ان تنهوا انشاءاتكم او تبنوا من السفن اقل مما تبنون ؟ قلت : ان التسليحات البحرية في المانيا هي على قدر ما تتطلبه مصالحها وحاجاتها فهي دفاعية وليست موجهة بالتأكيد ضد اية دولة وعلى الاخص انجلترة . قال : لكنه

يجب أن يعقد اتفاق تخفض بموجبه المنشئات ولابد من أن تكفوا عن البناء أو تبنوا في رفق . قلت : إذن سنحارب لأن المسألة مسألة شرف أمة وكرامة قوم . وهنا حدجته بنظرة حادة فاحمر لون السير تشارلس ووقف مني موقف الخادم فاعتذر لي من عباراته ورجاني رجاء حاراً أن أعدها بمثابة ملاحظات أبديت خطأ في حديث خاص وأن أغفرها له وأنساها . وقد كان يدير الحديث معي بلهجة منفعلة تكاد تكون ديكتاتورية فلم أشك لحظة في أن تعليمات صدرت له بذلك من فيشر »

هذا رفض ماطلبته انجلترة من الكف عن استحداث قوة بحرية لالمانيا أو الابطاء في هذا الاستحداث وفاقاً لرغبات بريطانيا العظمى . وهذا الحديث الذي أوردناه والذي لم يسلك فيه الفريقان مسلكا ديبلوماسياً يظهرنا على نوع النزاع الذي جاهدت فيه انجلترة والمانيا الى النهاية. فان بريطانيا العظمى التي أخذت تناهض الدولة الالمانية سياسياً أرادت بطبيعة مركزها الحسن أن تحول بين منافستها في القارة وبين حصولها على سلاح جديد يجعلها أقوى مما كانت إذ ذاك . واذا علمنا أن هاردنج نفسه هو الذي كان قبل ذلك ببضعة أسابيع يتحدث الى الروسيين في ريفال عن إمكان وقوع « أعظم توتر » بين الجزر البريطانية والمانيا في سبع أو ثماني سنوات ، أدركنا ان هذا الرجل لم يكن ينتوي الخير . هذا فضلا عن أن وزارة الاحرار التي كانت أزمة الحكم بأيديها إذ ذاك لم تكن تحب بطبيعة مركزها أن تحمل البلاد ضرائب أخرى لسد نفقات تسليحات جديدة . ولهذا السبب كان أخلق بألمانيا لو أنها تساهلت عن طيبة خاطر .

لقد كان الامبراطور الالماني يحس مما أبداه الساسة الانجليز نية الخطر عليه وعلى دولته أن تتطور وتكشف عن قوتها . هذا الى أنه كان ساخطا على بريطانيا العظمى لتحولها الى فرنسا والروسيا وكان يسعه في الحكم على موقفها الاستناد الى ماقاله لورد روزبرى المسن لمترنيخ من أنه : « اذا كانت

ألمانيا سيستحوذ عليها الاعتقاد بأن سياسة الانجليز هي السبب فى تضيق الدائرة حولها فان المركز يكون موئساً . ومن المضحك أن تتخذ نحو ألمانيا سياسة كما لوكان الأمر يتعلق بصربيا » . وعلى كل فقد كان غليوم الثانى يرى فى كل طلب لتخفيض منشئات الاسطول الالمانى تدخلا في شؤونه الخاصة ومسائل بلاده الداخلية . وهو فى كل هذا لم يكن يقطع الأمل فى أن تدفع لمانيا انجلترا الى الانضمام الى دول الوسط متى ما أمكن لمانيا هذه أن تحمل انجلترا على احترامها . ولقد علق على تقرير من مترنيخ مرة بأن «أيسطحل هو فى عقد محالفة أو وفاق معنا فعندئذ ينتفى كل هم » . على انه كان فى مسألة الاسطول من الآخذين بفكرة المقاومة المطلقة وأشدهم عزيمة لانه حتى تربتس أبدى ميلا الى المفاوضة فى دائرة بعينها ، وبيلوف المستشار الامبراطورى الذي كان أيضا مصمما على عدم التراجع بحال من الأحوال أمام أى ضغط أو تهديد من جانب الانجليز كان يرى أن الاحسن والاحكم أن لاتقطع كل آمال الانجليز بالنسبة للمستقبل ، وارتأى أن نعالج المسألة بحذافيرها بألين مما عولجت . وهذا التحول في الرأى لم يوقعه مع تربتس فقط بل أوقعه مع الامبراطور أيضا في خلاف . فقد حدث فى خريف سنة ١٩٠٨ فيما يتعلق بهذه المسألة أن تأثرت العلاقة الطيبة التى كانت قائمة بين المستشار الامبراطورى والامبراطور إذ ظهر فى صحيفة الديلى تلغراف الانجليزية حديث مع غليوم الثاني عرض على بيلوف لكنه سها عن قراءته . فلما أثارت تصريحات الامبراطور التى كانت ترمي الي تأكيد نياته الطيبة نحو انجلترا ، ضجة كبيرة واستنكرها الرأى العام الالمانى باعتبارانها خطوة خطاها الامبراطور من نفسه قام المستشار الامبراطوري أمام مجلس الريشستاج يطالب بزيادة المراقبة على اجراءات الامبراطور السياسية صادراً في ذلك عن الرغبة في التفادي من مثل هذا الحادث فى المستقبل فكان بما فعل في نظر الامبراطور كأنما أراد أن يضحى به أمام الامة .

ولقد أفضى النزاع بين لندن وبرلين الى نتيجة أسيفة هي أن هذا الفريق وذاك كانت تزداد مرارة كليهما من الآخر ويعظم امتعاضه فكان الشعب الانجليزي والشعب الالماني يزداد يقين كل منهما بأن الآخر معاد له وبذا كانت الهوة تزداد بينهما اتساعا في صورة مقلقة . والذي كان له أسوء الأثر في هذا الصدد أن تلك القوى التي كانت في بريطانيا العظمى معادية لالمانيا عداء صريحاً ومن بينها اللورد فيشر وزملاؤه في الرأى ، كانت قد وجدت فرصة صالحة لتوجيه النفوس الوجهة التي تريدها ، وان الحكومة البريطانية أيضاً كانت قد رأت أن الامر يقتضيها أن تزيد علاقاتها بالروسيا وفرنسا توثقاً وروابطها بهما احكاماً حيثما كان هذا ممكنا . ففي صيف سنة ١٩٠٨ انتهز الملك ادوارد السابع فرصة وجوده في مارينباد للاستشفاء للاحتفال بدوام الوفاق الودي مع كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية وايز فلسكي وزير الخارجية للروسية . وقد جرت بينهم أحاديث وصفتها صحيفة ريزتش التي تصدر في بطرسبرج بأنها مظاهرة سياسية . وعقب ذلك بقليل بدأت أزمة البوسنة التي أسلفنا وصفها والتي كانت سببا كما رأينا لان تجري الروسيا في البلقان على سياسة فعالة . وهكذا ثبتت أقدام الوفاق الثلاثي وجعلت دول الوسط تصير شيئا فشيئا الى موقف الدفاع .

ولقد قام بيلوف المستشار الامبراطوري بعد إذ حذره متربخ لالقطاع بمساع قوية في الاشهر التالية ابتغاء الوصول مع كل ذلك الى تفاهم مع لندن . فانه لما اقترب ميعاد عرض الميزانية الجديدة التي كانت قد تضخمت بما دخل عليها من زيادة من أجل التسليحات البحرية على البرلمان الانجليزي ، حاول بيلوف السعي الى هذا التفاهم بأن اقترح أن تنشىء المانيا في المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ ثلاث سفن للقتال فقط في كل سنة . وفي مقابل ذلك تبنى في المدة الواقعة بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٤

ثلاث مدرعات في كل سنة بدل الاثنتين اللتين كانتا مقررتين في الاصل . لكنه لما كان الانجليز ينوهون كثيراً في نفس الوقت بأنهم يجب أن يحافظوا على مايسمونه بنسبة دولتين وبعبارة أخرى أن يكون اسطولهم متفوقا على أسطول دولتين بمقدار عشرة في المائة ، فقد رجا أن يرفق إلى ادخال الطمأنينة في نفوسهم بأن يطلب من ناحيته سير الهوينا في بناء الاسطول . على ان مترنيخ وقد كان يرى ان اللحظة الصالحة لعقد اتفاقات متبادلة قد فاتت ، صرح بأن هذا التساهل أقل مما يجب وان تربتس قد ذهب إلى ابعد مما ينبغي . وكان الاخير يرى ان في الوسع السعي الى اتفاق تخرج بموجبه بريطانيا العظمى في عشر السنوات التالية أربع سفن كبيرة والمانيا ثلاثاً .

ولما كانت الادارة السياسية تعتقد ان مثل هذا العرض لا يكفي بحال من الاحوال فقد ارتأت ان لا يفتح الامبراطور موضوع الاساطيل بمناسبة الزيارة التي ازمع الملك ادوارد السابع القيام بها في برلين في أوائل فبراير سنة ١٩٠٩ . وقد ذكر غليوم الثاني حينذاك في حديث مع ملك الانجليز وحده انه لامناص له من أن يستمسك بالبرنامج البحري دون أي تخفيض . وفي ابريل سنة ١٩٠٩ وافق الامبراطور على خطة تربيتس بعد حديث له معه وكانت هذه الخطة تقضي بمحاولة الوصول الى اتفاق على أساس ثلاث سفن مقابل اربع ، ولما اجتمع بيلوف به في البندقية عقب ذلك امكن هذا أن يؤثر فيه بفكرته التي يعزها وهي ان يربط ما بين اتفاقية خاصة ببناء السفن واتفاق سياسي عام . والذي كان المستشار الامبراطوري يفهمه من هذه الفكرة هو اما اتفاق ما في صدد المستعمرات واما تعهد من جانب انجلترا بالتزام الحيدة في حالة نشوب الحرب واما محالفة . وهذا يدل بطبيعة الحال على لب المسألة لانه إذا كان الالمان نجحوا في اجتذاب الجزر البريطانية إلى صفهم أو على الاقل في تخفيف وقع انضمام انجلترا الى الروسيا وفرنسا بدرء خطر ذلك الانضمام لكان قد تفودي من ذلك الخطر الذي كان يبرر الاستمساك بفكرة انشاء اسطول

المـانى على جناح السرعة . وقد وضعت مشروعات لاتفاق سياسى وتوجه فيلهيلم فونستون مستشار المفوضية المحاضر في وزارة الخارجية إلى لندن ليتحرى هناك عما اذا كانت الفرصة سانحـة لنجاح الفكرة التى سبق ذكرها وكان يسير في طريقه محاذراً أن يقع فى النفس أن برلين خائفة منزعجة. على انه أكد لهاردنج و غراي ان المانيا مستعدة للتفاهم لكن عدم ميل غراى خاصة الى تغيير « الاتفاقات السياسية الراهنة القائمة بين الدول» كان له القول الفصل في هذا الامر . وكان ماوصل اليه من نتيجة هو «ان الحكومة الانجليزية لن يكون من السهل عليها أن تتفق معنا اتفاقا وديا يؤثر فى العلاقات التى تربطها بالحلف الفرنسى الروسى »وهكذا كان الالمان يتحركون فى دائرة من الصعب الخروج منها . كذلك حبطت مجهودات المستشار الامبراطورى لان تربتس من جانب آخر لم يعرف كيف يمضى في مساعيه عند ماخفض تسليحاته مدفوعا الى ذلك بوجهة النظر القائلة بوجوب التساهل مع انجلترا عند تقرير شىء فيما يتعلق ببناء الاسطول . وقد تلا ذلك مباشرة ان استقال بيلوف فى صيف سنة ١٩٠٩ وحل محله فون بيتمن هلفج وزير الداخلية اذذاك وليس يدهش أحداً بعد الذى عرفناه عن طبيعة الوفاق الثلاثى ان الحكومة الانجليزية كانت راغبة عن احداث أي تغيير في مركزها السياسى الخارجي أو على الاقل الاعتدال في موقفها حيال المانيا. فلقد كانت بريطانيا العظمى قد احكمت الروابط بينها وبين فرنسا والروسيا احكاما لايجعل سبيلا الى تحولها واذا كانوا فى برلين قد اعتقدوا بامكان ذلك فقد كان سببه انهم تساهلوا لفرنسا قبل ذلك تساهلا كبيراً فعقدوا فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ اتفاقا مع باريس جاء على رغبة الامبراطور الذي لم يكن مرتاحا الى خصومة الالمان والفرنسويين فى شمال افريقيا ، اتفاقا اعترف لفرنسا فى مراكش بمركز خاص ولم يطلب فى مقابل ذلك الا حرية مراكش نفسها والا المساواة فى الشؤون الاقتصادية بين كل الامم على السواء . وهذا موقف كان ينطوى على المسالمة حتى انه أثار

الدهشة في باريس نفسها ، وكان يراد به تطهير الجو وتخفيف الخلاف . وقد كان مترنيخ قبل ذلك بايام قلائل يرى ان التفاهم مع فرنسا على مراكش شرط مهم لتحسين العلاقات بانجلترا . لكننا رأينا أن هذا لم يفد شيئاً . فقد كان من المستحيل تغيير شيء في انقسام أوروبا الى فريقين . وهذه حقيقة أساسية واقعة كان غراي أيضاً ينوه بها بصفة جدية . ولقد درت بالمانيا مناسبة أخرى علمت منها مبلغ تماسك المحالفة الثلاثية ومقدار التفاهم السائد فيها .

ولنعد الى ايزفلسكي فانه كان يتخلى في خلال سنة ١٩١٠ شيئاً فشيئاً عن منصب وزير الخارجية وكان في تلك الاثناء من اختير خلفاً له وهو السياسي سازونوف يعمل معه كمساعد له في الشؤون السياسية الخارجية الى أن وقع التغيير نهائيا في خريف ذلك العام . وقد كان مقرراً أن يتلاقى الامبراطور غليوم في شهر نوفمبر بالقيصر نيقولا الثاني في بوتسدام فابلغ سازونوف الحكومة الالمانية انه سيكون في هذه المقابلة وانه يأمل أن يجرى حديث مسهب صريح . وقد لمح الى ان المسألة عنده تتعلق بازالة الاستياء الذي خلفته أزمة البوسنة . فاما ما كان من أمر برلين فانها كانت تتوقع شيئاً بعيد المدى فقد كان على بتمن هولفيج ووزير الخارجية فون كيدرلن نخثر الذي عين حديثا واجب ثقيل جدا هو أن يخترقا جبهة الوفاق الودي السياسية التي كانت تتناول ثلاثة جوانب موجهة ضد المانيا . فاعتقدا أن مصرف السياسة الروسية الجديد الذى كان يعرف عنه ميله الالمان سيتيح لها في الجهة الشرقية فرصة صالحة . وهكذا قررا أن يقترحا على سازونوف تقرباً عاماً وأن يؤكدا له للوصول الى هذا الغرض ان الامبراطورية الالمانية ليست مكلفة أو راغبة في معاضدة خطط النمسا الطموحة . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الروسيا تصبح متأكدة من وقوف النمسا في البلقان موقفا سلبيا وهو ما كان ايزفلسكي يشترطه لمناسبة ضم البوسنة والهرسك لوقوف دولته حيال دولتي الوسط موقفا وديا .

أما ما يتعلق بتركيا فقد كانت برلين مستعدة للاتفاق على أن يترك الباب

العالي قادراً على الحياة بحيث تسود الراحة والنظام أقاليمه الباقية له ولا يكون ضعفه باعثاً على اشتهاء تغييرات مختلفة في البلقان تؤثر في سلام أوروبا . وقد فكرت برلين أيضاً في أن لا تناهض مصالح الروسيا في تلك الجهة بل أن تذكر روسيا بانها لم تعارض في أن تعقد اتفاقات في مصلحتها فى شأن الدردنيل . بهذا كانت تعمل وزارة الخارجية جلياً على ازالة كل مامن شأنه أن يدعو الى الاحتكاك بالدولة السلافية العظمى . ففي نوفمبر عرضت على سازونوف هذه الافكار التى أوردناها فاعرب عن شكره في عبارات حارة وزاد عليها قوله إن هذه الافكار على أعظم جانب من الاهمية للسياسة الروسية. وفيما خلا ذلك فقد كان يعنيه أن يعقد اتفاقاً على فارس . والمسألة هنا كانت تتعلق بسكة بغداد الحديدية التى مدتها المانيا للاستحواذ على طريق آسيا الصغرى كما بينا . وقد كان الانكليز أيضاً يعترضون على هذه السكة بيد أن الامبراطور غليوم نفسه طلب في نوفمبر سنة ١٩٠٧ الى غراي أن تتفاهم الدولتان المانيا وانجلترا على هذا الامر تفاهما صريحاً .

وقد أراد سازونوف أن يتعهد بأن لا يضع العراقيل في طريق مد هذه السكة الى بغداد وان يتولى مدغرع من هذه السكة فى فارس . وهذه مسألة كانت بطبيعة الحال ثانوية بالنسبة الى الاتفاقات السياسية العامة التى كان يتمن هولفيج يرومها . فلما رجع وزير الخارجية الروسية الى بطرسبورج اقترح عليه السفير الالماني الكونت برتاليس بأمر حكومته اتفاقا كتابياً تكون نصوصه الاساسية كما يلى :

« (١) — ان الحكومة الامبراطورية الالمانية التى تلقت من حكومة النمسا والمجر الملكية الامبراطورية أبين التأكيدات بأن هذه الحكومة لا تنتوي أن تتبع في الشرق سياسة توسع ، تعلن انها ليست مكلفة ولا هي تنوى أن تؤيد سياسة كهذه إذا سارت عليها النمسا والمجر . (٢) — تعلن حكومة الروسية القيصرية انها لم ترتبط بأن تؤيد سياسة معادية للالمان

ولا هي تنتوي ذلك اذا ماأمكن أن تتبع انجلترا مثل هذه السياسة .» وبذا كانت برلين تطلب حماية من اتفاق الروسيا وبريطانيا العظمى عليها وهذا لم يكن بالشيء الكثير ، لان المحالفة الفرنسية الروسية لم تمس كما أن بطرسبورج ولندن طالما أكدتا انه ليس بينهما اتفاقات خطرة على الامبراطورية الالمانية. على انه سرعان ماثبت أن سازونوف لم يرد أو بعبارة أصح لم يكن في استطاعته أن يعطي التأكيد الذي طلب منه. فبينما كان بتمن هلفيج يبلغ فينا بصفة رسمية ماعرضه على الروسيا ويبرهن بذلك على انه كان جاداً فيما أراد من تسوية ، كان وزير الخارجية الروسية يسوف ويلجأ الى مختلف المعاذير أملا في التخلص من التأكيد الكتابي بألا يساعدا نكلترا ضد المانيا ، وكان أهم سبب أبداه انه يخشى أن تورطه هذه الورقة السرية وتحرج مركزه في لندن. واليك مالاحظه كيدرلن نخمر بحق إذ يقول في مذكرة : « انه بعد تلك الخبرة التي أحرزناها والتجارب التي لاقيناها من السياسة الروسية في السنوات الاخيرة لابد أن نستغرب من الروسيا تهيبها القول لانجلترا بانها لاتشاركها في عمل عدائي ضد المانيا . ولا بد أن تكون الروسيا عالمة بأن لانجلترا مثل هذه النيات وإلا لما خشيت أن يجر مجرد وعدها بأن لا تشترك فيها عداوة انكلترا لها » .

وأخيراً لجأ سازونوف الى مخرج لايقدم ولايؤخو فذكر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٠ لسفير المانيا أن القيصر وعد شفويا بأن لايؤيدا نكلترا في سياسة معادية لالمانيا وذلك بعد ان أعلن الامبراطور الالماني أن المانيا لن تشجع على سياسة توسع تتبعها النمسا والمجر في شبه جزيرة البلقان . وبذا قبر الاتفاق الكتابي الذي كان يراد أن يعاون على حفظ السلام في أوروبا لدرجة كبيرة وكان كل ماتم هو اتفاق على سكك فارس التي لم تكن لها في السياسة العامة إلا أهمية ثانوية .

ولقد دل موقف سازونوف في جلاء على أن بطرسبرج اعتزمت المضى في الطريق التى رسمها ايزفلسكي . والكلام فى تغيير المسلك تغييرا أساسيا لم يعدله بعد ذلك محل ، وحتى لوكان وزير الخارجية الروسية أراد تحولا لما كان التنفيذ بمستطاع له . اذ أنه لم تكد تظهر في الصحف أول اشارة الى محادثات بوتسدام حتى انهالت الاحتجاجات والانذارات على بطرسبورج من جانب الحكومتين الانجليزية والفرنسية . وفي باريس ظل الهياج الشديد سائدا عدة اسابيع . وفي بطرسبرج كان السفير الانجليزى بوكانن الذى خلف نيكولسن لايني يحتج لدى سازنوف بقوله كما كتب نفسه « اذا كانت الحكومة الروسية لم تستبن في الوقت المناسب أن هناك حدا يجب أن لا يتخطى لكان وسع الحكومة الالمانية ان تفسد مابين دول الوفاق . فوجهة النظر التى لها القول الفصل هى ان الخطة التى اختطت يوما للحالة العامة يجب أن لاتتغير » وهكذا كان لا بد أن تبقى الامبراطورية الالمانية مطوقة بواسطة الوفاق الثلاثى ، وهكذا كانت مقابلة بوتسدام محاولة مخفقة لبرلين أرادت بها أن تحدث ثغرة في سور عزلتها . كذلك مسلك الروسيا لم يتحول فقد أمكن القيصر أن يجيب على سؤال مؤداه هل مقابلة بوتسدام ستحدث تغييرا في السياسة الروسية فقال — وله الحق كل الحق أن يقول — « كلا ولكنها ستهبنا الراحة سنة أو سنتين فنحن نكسب زمنا » . ولاي شيء كانت الدولة السلافية العظمى تريد الزمن : هذا ما سنتبينه من التطور الآتي للحوادث ، وحسبنا أن نذكر الآن ان سلف سازنوف وهو ايزفلسكي عين سفيرا في باريس حيث دخلها في نهاية سنة ١٩١٠

* * *

لقد تكشف اتحاد دول الاتفاق فى السنوات التالية فى صورة مهددة بمناسبة ما كان يسمى بالازمة المراكشية الثانية . ذلك أنه في شهر مارس سنة ١٩١١ تولت زمام الحكم في باريس وزارة جديدة كان دلكاسية من رجالها

أجل انه كان فيها وزيرا للبحرية وانه اكد انه لن يكون له نفوذ في المسائل السياسية لكن هنالك دلائل عديدة تحملنا على الاعتقاد بان روحه كانت تسود زملاءه في الوزارة . وقد حدث أنه عقب تغيير الوزارة بقليل أبلغ جيل كمبون سفير فرنسا في برلين وزارة الخارجية الالمانية انه قد تضطر القلاقل التي نشبت في فاس مقر سلطان مراكش ، الجمهورية الفرنسية الى انزال جنود فيها لحماية الاوروبيين . وقد رد كيدرلن فيختر ردا نوه فيه بأنه لا يسعه أن يخفي خوفه من أن يعتبر الرأي العام الالماني احتلال فرنسا لمرفأ مهم آخر غير الدار البيضاء خطوة يراد بها التخلص من اتفاق الجزيرة . وقد تبينت لبرلين وغير برلين نية الفرنسيين الخفية وهي أن يتدرجوا في التوغل السلمي في مراكش لى امتلاكها بالقوة ، ففي ١٥ مايو تلقت الحكومة الالمانية نبأ رسميا مفواه أنه لا مناص لباريس من أن تعترم احتلال فاس فعلا واذ الاحتلال انما يدوم المدة التي لا بد منها : وهكذا دخلت الجنود الفرنسية تلك المدينة : أما في المانيا فقد اختلفوا بادىء الرأى على الموقف الذي يجب أن يتخذ . فكان من رأى الامبراطور أن ماتقتضيه المصلحة هو أن يرتبط الفرنسيون في مراكش بالمال والرجال فلا يجوز أن يمنعوا من ذلك ولا أن يفكر في ارسال سفن حربية كما حدث قبلا . على أن كيدرلن كان يرى أن سلطان مراكش قد أضاع استقلاله لانه أصبح الآن أكثر من ذى قبل يعيش بفضل الحراب الفرنسية . وعلى هذا باتت معاهدة الجزيرة لاغية وباتت الدول المشتركة فيها حرة تفعل ماتشاء . قال » ولكي تحصل المانيا من فرنسا على تعويض عما شرعت فيه هذه فى مراكش ابتغاء امتلاكها يجب عليها أن تبعث بسفنها الى بعض الموانى جنوبى مراكش كاغادير وموغادور حيث لبعض المتاجر الالمانية مصالح كبيرة ثم تأخذ في المفاوضة وهي بهذه الحالة . » وفكرة تعويض برلين كانت أيضا تخطر ببال الفرنسيين حتى أن كمبون نفسه ذكرها صراحة . غير ان كيدرلن كان يخشى انه اذا وقعت مراكش فى قبضة فرنسا واستحوذت هذه عليها

كل الاستحواذ ثم لم تقم المانيا بأى عمل فلن تحصل هذه على شىء يذكر . ولما أنزلت أسبانيا جنودها فى القصار فى يونيه سنة ١٩١١ محتذية فى ذلك مثال الجمهورية الفرنسية بقصد حماية هـذا المرضع والاعراش معه من « القبائل الثائرة » نوه تسيرمان وزير الخارجية الالمانية بالنيابة بضرورة قيام المانيا بعمل ما آخذا فى ذلك بآراء كيدرلن . وقد أشار فى مذكرته التى كتبها فى هذا الشأن الى أن «فرنسا تبتغى تصوير حمايتها على مراكش كعمل يتفق فى روحه مع معاهدة الجزيرة فى حين أن بسط هذه الحماية يناقض المعاهدة . لذلك فان هـذا العمل من جانب فرنسا سيناه هزيمة الحكومة الالمانية التى كانت دائما تدافع عن استقلال السلطان وتطلب المساواة بين الامم » هزيمة شديدة فى نظر العالم وبلادها نفسها . فاذا تأخرت المانيا عن الاعتراض فانها تتيح لفرنسا الوقت الكافى لان تحرك الرأى العام فى كل مكان ضد برلين وأن ترفض تبعا لذلك تقديم أى تعويض . واذن فيجب ان نعلن لباريس ان الحوادث الاخيرة كان من شأنها أن تدخل فى روع المانيا انه لم يعد هناك وجود لمراكش المستقلة وان الدول جمعاء باتت بحيث يسعها أن لا تحفل بنصوص معاهدة الجزيرة فتفعل ما من شأنه أن يحمى مصالحها . وعلى أثر ذلك ترسل أربع طرادات الى موغادور وأغادير ثم يعلن عقب وصولها أن المانيا لا تريد أن تضم عقبات ما فى سبيل فرنسا وأسبانيا وأنها مستعدة للتفاوض . » فأما ما كانت وزارة الخارجية تبتغيه بهذا فواضح جلى فقد أراد مسيرو السياسة الالمانية أن يسووا خلافهم مع فرنسا على شمال افريقية كما فعلوا بالضبط فى سنة ١٩٠٩ فللجمهورية أن تتوسع هناك فى المستقبل بلا معارض لكنه فى مقابل ذلك تأمل المانيا أن تستطيع الحصول فى اللحظة المناسبة على أكبر عوض ممكن . ولقد اقتنع الامبراطور فى ٢٦ يونيه بهذه الخطة . وفى ٣٠ يونيه أبلغت ألمانيا الدول التى وقعت معاهدة الجزيرة مذكرة كتابية بأن المانيا سترسل سفينة حربية الى أغادير لحماية رعاياها تبقى هنالك ما بقيت

القلاقل فى مراكش . وفى نفس الوقت أبديت تصريحات شفوية بمعنى ما جاء بمذكرة تسيمرمان . ثم مخرت الطرادة (بنثر) عباب البحر الى أغادير .

هذه الخطوة التى خطتها المانيا قوبلت بادئ الامر فى كل مكان بهدوء ، أما وزير خارجية فرنسا فقد « بوغت بها وان لم تربكه » وقد سلكت باريس في الايام الاولى مسلكا ينطوي على الاعتدال . وروما وبطرسبرج كلتاهما لم تبد أى اكتراث وبالجملة فانه لم يهتم أحد ، اللهم الا وكيل وزارة الخارجية الانجليزية الجديد السير ارثر نيكولسن السفير السابق في بطرسبرج إذ لاحظ أن أغادير ليست ميناء مفتوحاً ثم تساءل هل تنزل المانيا جنوداً وهو ما لم يكن مترنيخ يستطيع أن يجيب عنه إذ ذاك . وتلا ذلك أن صرح غراى أن هناك مركزاً جديداً حرجاً قد نشأ ، وهو يضطر انجلترا الي اتباع مصلحتها في مراكش . وقد بعثت انجلترا مذكرة بهذا المعنى فى ٤ يوليو وعقب ذلك بثلاثة أيام أبدى وزير الخارجية استعداده لمفاوضة برلين ، وحصل كمبون لذي رجع من باريس الى العاصمة الالمانية على تخويل بالمفاوضة فى تعويضات . وقد جرت أول محادثة له مع كيدرلن مجرى حسناً وذكرت منطقة الكنغو الفرنسية كبديل وعوض . ولقد سرى عن مندوب الجمهورية إذ تبين أن المانيا لا تطالب في مراكش نفسها بشيء ما . وفي تلك الاثناء كان الامبراطور يلح في انهاء المفاوضات والاتفاق عاجلا لنزول بأسرع ما يمكن حالة التوتر التى كانت قائمة . ثم جرى في ١٥ يونيه حديث ثان مع كمبون قال فيه كيدرلن صراحة وبلا تحفظ انه يريد « الكنغو الفرنسية ويريدها كلها » فلم يقبل السفير هذا المطلب وعده غير ممكن .

ولقد نشأت الى جانب المحادثة الاخيرة أزمة كادت تكون مباشرة جرت حوادثها في لندن أكثر مما جرت في باريس فانه فى ٢١ يوليو دار حديث جدي بين غراى ومترنيخ إذ سأله وزير الخارجية الانجليزية عما تقصد اليه المانيا فى اغادير ولمح بأنه يخشى أن يكون غرضها تثبيت أقدامها فى مراكش

نفسها . وفى نفس اليوم القى لويد جورج وزير المالية خطبة فى لندن تكلم فيها عن شرف بريطانيا قومي وهدد في عبارة صريحة بالحرب اذا لم تستشر انجلترا في هذا الامر الذي تتعرض فيه مصالحها للخطر . أما أن هذه الكلمات كانت تهديداً موجهاً الى المانيا فأمر أدركه العالم بأسره فى الحال وبذا فقد تحولت المسألة المراكشية بحذافيرها تحولا خطراً دفعة واحدة . فماذا كانت بريطانيا العظمى تريد ياترى ؟ أكانت مصممة على تجريد سيفها لنصرة فرنسا ؟ لقد كان من أثر ذلك أن تدلى الامتعاض وتملكت المرارة الشديدة أنفس الألمان الذين لم يكونوا يفكرون فى أن الامر سيفضى الى مشاكل حربية . ولقد صرفت الحكومة الالمانية نظرها عن الرد على لويد جورج رداً علنياً حتى لاتزداد الازمة حدة ، لكنها كلفت مترنيخ بالاحتجاج بشدة فاحتج فى ٢٥ يولية . وكانت أكدت قبل ذلك انه ليس فى النية انزال جنود الى اغادير إلا عند الحاجة القصوى ثم أخذت الخواطر تهدأ شيئاً فشيئاً . أما المناوضات بين برلين وباريس فقد استغرقت مدة طويلة ، على انه امكن اعداد اتفاق فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ حصلت بموجبه المانيا على قطعة من الكنغو الفرنسية تستديرها مستعمرتها الكمرون بينما هي قد نزلت من جانبها عن كل تدخل فى مراكش .

ومن ينظر الى مجرى الحوادث يلح له مسلك انجلترا الفجائي لأول وهلة غير مفهوم . فهل كان الانجليز يعتقدون حقيقة ان هنالك خطراً من حرب أو انهم كانوا يريدون التعجيل بتلك الحرب ؟ لايزال الغموض يكتنف هذه المسألة الى اليوم فلم يعرف أحد ماذا كان يجرى في لندن من وراء ستار . ولقد تكلم كيرهاردي زعيم حزب العمال الانجليزى فيما بعد عن « الحالة العقلية السقيمة السائدة فى بعض ادمغة وزارة الخارجية » . وثمت دلائل بعينها تحمل على الاستنتاج بأن غراى كان يتوقع اغارة من الاسطول الالماني كما ان هنالك دلائل اخرى على ان غراى هذا لام الروسيين على عدم اكتراثهم

للمسألة المراكشية وان السفير البريطاني فى باريس كان يشجعهم على المقاومة . فالظلام هنا حالك مرهون تبديده بالزمن ، لكن الجلى كل الجلاء ان بريطانيا العظمى كانت حوالى ٣٠ يولية مستعدة مرة اخرى لأن تسير من اجل فرنسا الى ابعد مدى . ويثبت هذا تلك الاستعدادات الحربية التى امر الانجليز بها على عجل ، فانهم لم يعبئوا قسما من الاسطول فحسب بل ان رئيس هيئة اركان حرب بريطانيا ولسن سافر الى باريس على جناح السرعة حيث اتفق مع دوباي رئيس هيئة اركان حرب فرنسا على الخطة التى يستلزمها اشتراك الجيشين فى العمل ، او قد حدد عدد الجنود الانجليزية التى كان مقرراً ان تنزل فى شمال فرنسا بست فرق . وبالجملة فقد ازدادت العرى بين الدولتين توثقاً مما افضى الى تفاقم الخطر الذى كان يهدد المانيا .

ولقد أذاع فيبر اليوزباشى الانجليزي شيئاً عن الاستعدادات الحربية التى كانت الحكومة الانجليزية قد عجلت بها فأحدثت بياناته ضجة عامة وعرضت وزارة الاحرار التى كان يتولاها اسكويث إذ ذاك خلفا لكمبل بنرمان لانتقاد شديد من جانب انصارها أنفسهم وهكذا استبانت فجأة بعض الدوائر المطلعة ان العالم كان على وشك حرب هائلة من جراء المسلك الذي اتخذ حيال دول الوسط . ولقد هوجم غراى على الاخص مهاجمة شديدة في أواخر سنة ١٩١١ حيث أخذ الناس يشكون فى نفع الخطة التى اختطها .

ومما كان له شأن أى شأن فى هذه المسألة ان نزاعا حادا وقع إذ ذاك بين بريطانيا العظمى والروسيا إذ أرادت امبراطورية القياصرة ان تتقدم نحو طهران لتجعل منطقة النفوذ التى اعترف لها بها في فارس تابعة لها كل التبعية فلم يرق هذا انجلترا التى كانت تستمسك في الظاهر بحرية فارس وكان الفريقان على وشك ان يفترقا حتى ان ايزفلسكى حذر سازونوف وزير الخارجية الروسية الذى زار باريس فى شهر ديسمبر من تعريض « الوفاق الانجليزى الروسى » للخطر .

كان من أثر الحوادث التى اتينا عليها ان نشأ فى انجلترا ميل الى وجوب التفاهم مع المانيا . وفي نفس الوقت اصبحت المانيا تعتقد بعد الذي خبرته بغتة من تعرضها من ناحية الجزر البريطانيـة للخطر ، انه يجب أن تعمل على حماية نفسها خيراً مما عملت « فقد عرفنا الآن من هو العدو » . بهذا صاح زعيم المحافظين فون هيديبرند في مجلس الريشستاج وأعرب عن شعور اغلبية الشعب الساحقة . ولقدكانت هذه الحالة النفسية بالنسبة لانصار الفكرة القائلة بانه لاسبيـل الى حماية النفس من اجراءآت القوة التى تتخذها بريطانيا إلا بتقوية الاسطول الالمانى — تقول كانت هذه الحالة النفسية بالنسبة لهؤلاء فرصة صالحة لتحقيق رغباتهم الذاهبة هذا المذهب . وهكذا حدث ان تربتس والامبراطور طلبا في خريف سنة ١٩١١ وضع برنامج فى الربيع القادم لزيادة الاسطول بحيث تزيد السفن الحربية الكبرى فى ست السنوات التالية عما كان مقرراً انشاؤه . على أن اختلاف المركز كان من شأنه أن ينتج اختلافا فى المسلك إذ كان الانجليز يجسون النبض ويسعون الى الاتفاق لانه في ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ قدم السير ارنست كاسل بالاتفاق مع لويد جورج وغراي أيضاً وبتشجيع بالين الى الامبراطور غليوم الثاني شخصياً اقتراحاً كتابياً بالمفاوضة وكان يطلب من المانيا ان تعترف بتفوق بريطانيا العظمى في البحار وان لا تتوسع في تسليحاتها البحرية بل ، اذا أمكن ، أن تخفض هذه التسليحات . وفي مقابل ذلك كانت تريد بريطانيا العظمى أن لا تحول دون التوسع الالماني في المنطقة الاستعمارية بل أن تشجع هذا التوسع حيثما أمكن . وقد طلب عدا هذا أن يصرح الطرفان بأن كلتا الدولتين تمتنع عن الاشتراك في أية خطط أو اتفاقات عدائية تكون موجهة الى أى منهما . وهذا ماوافق الامبراطور عليه مبدئيا غير انه أبدى أنه لايستطيع أن يخفض البرنامج الذى وعد به فيما يتعلق بالاسطول . وكان الامر في هذا البرنامج يتعلق بخطة مؤداها اخراج مدرعات فيما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٧ باعتبار السنة الاولى ثلاث مدرعات

والتي تليها اثنتان ثم ثلاث ثم اثنتان وهلم جراً . فلم يعجب هـذا مترنيخ في لندن فانتقده مبيناً ان زيادة الاسطول والوعد بعدم التوسع في الانشاءات البحرية يناقض احدهما الآخر ، وان ضمان الحياد في حالة الحرب باضافة كلمة اعتداء لاقيمة له لان معنى الاعتداء أمر يفسره المرء وقت الحاجة كما يحب ، الى أن قال «والوصول الى فصل انجلترا عن الوفاق الثلاثي لا يتم إلا بالعدول عن زيادة الاسطول» حيال هذا الرأى كان المستشار الامبراطوري يرى أن العدول عن زيادة الاسطول لا يمكن النظر فيه إلا اذا أعطيت ضمانات كافية بأن يغير الانجليز سياستهم ويصبغونها بصبغة ودية . وقد كان من جراء ذلك أن نشأ خلاف كان له القول الفصل في سير الأمور فيما بعد كما سترى .

فانه في ٨ فبراير سنة ١٩١٢ زار برلين اللورد هلدين وزير الحربية الانجليزية الذي كان يعطف على المانيا عطفاً ظاهراً ، فجرى له بادىء بدء حديث مع بتمان هولفيج دار الكلام فيه على رغبات الفريقين في البحث عن الطريقة التي تؤدي الى تحسين علاقتهما . وفي ٩ فبراير عقد في القصر الامبراطوري اجتماع بين تربتس وهلدين حضره غليوم الثاني فقال الامبراطور ان هناك اتفاقا سياسيا كان يؤمل عقده وانه اتفق فيما يتعلق بالاسطول على انه يمكن المانيا أن تحصل على العمارة الثالثة التي كان مقرراً أن تخرجها الزيادة المنوية ولكن على أن لا تبدأ بالبناء الا في سنة ١٩١٣ وانه في كل من هذه السنة وسنتي ١٩١٦ و١٩١٩ تنشىء سفينة تضاف الى سفينتي القتال الكبيرتين اللتين تنشآن بانتظام . وقد أخذ المستشار الامبراطوري الذي كان يهمه اجتثاث الخلاف القائم في وضع مشروع اتفاق سياسي في الحال . وكان أهم نقط هذا المشروع أن يؤكد كل من الفريقين الوقوف على الحياد في حالة نشوب الحرب . بيد أن هلدين أراد أن يتضمن النص كلمة «اذا حصل اعتداء بلا مبرر» وهذه بطبيعة الحال عبارة مرنة يسهل تفسيرها على كل وجه ، وفضلا عن ذلك فقد

أعلن انه لا يعرف ماإذا كان التساهل فيما يتعلق ببناء الاسطول يكفي الوزارة البريطانية أم لا . ثم طلب ان تتنزل المانيا في السنوات الثلاث الأولى عن كل زيادة. وفيما عدا ذلك فقد اتفق الفريقان المتفاوضان على شئون تتعلق بالمستعمرات. وكان مقررا أن تحصل المانيا على كل أنجولا وانجلترا على تيمور وأن يكون لالمانيا الحق في أن تشتري جانباً من الكنغو البلجيكية اذا سنحت فرصة وأن تحصل من انجلترا على زنجبار وبمبا في مقابل الرضى بشراء خط بغداد الحديدي .

فكل هذا كان يرمي الى القضاء على أسباب الخلاف كما كانت الحال في المفاوضات التي دارت مع الروسيا عقب مقابلة الماهلين في بوتسدام بالضبط ، فأملت برلين من وراء ذلك خيرا وكان جس النبض الاول باعثاً على رضاها لكنه لما رجع هلدين الى لندن ونظر مجلس الوزراء في المقترحات التي حملها . اليه قامت الشكوك حول امكان تنفيذها فأبلغ غراي الكونت متر نيخ في ٢٢ فبراير ان الاميرالية البريطانية لما أنعمت النظر في البرنامج البحري الالماني خامرتها الريب بصفة خاصة فيما تنويه المانيا من زيادة عدد البحارة وأنها ترى نفسها مضطرة الى مقابلة هذه الاجراءات باجراءات تعارضها وانه يكاد لا يستطيع أن يعقد اتفاقاً سياسياً «يكون فاتحة عهد جديد وسبباً لتحسين العلاقات بين المانيا وانجلترا ، مادام أن كلا الفريقين يعمل في الوقت نفسه على زيادة تسليحاته البحرية» . ولقد كان وزير الخارجية الانجليزية يتحفظ تقريباً كلما أكد رغبته في الوصول الى اتفاق . حتى فيما يتعلق بالمبادلات الاستعمارية كان يعارض . وهنا يجب أن لا يغيب عن البال أن النزاع الذي كان قائما بين انجلترا والروسيا على فارس والذي أوردنا ذكره فيما أسلفنا من الكلام كان قد سوى تسوية مرضية فلم تكن ببريطانية العظمى حاجة ماسة — والحالة هذه — الى تغيير سياستها .

ولقد صرح الانجليز — كما مر بنا — بأن التقرب السياسي لا يكون ممكنا

إلا اذا تساهلت المانيا فى بناء الاسطول أكثر مما تريد أن تتساهل ليظهر بذلك الجو ، بينما كانت برلين ترى من جانبها أنه لا قبل لها بأن تتساهل التساهل المطلوب الا اذا عقدت معاهدة حياد جلية بقدر الامكان يضمن بها لالمانيا وقوف بريطانيا العظمى حيالها موقفاً وديا . وهذان الموقفان هما اللذان تأدى اليهما الخلاف بين الدولتين وجرى اليهما مجراه . وفي الواقع أن الاتفاق فى مثل الحالة التى وصفناها لم يكن بالامر السهل

ومع ذلك فقد كان بتمان هولفيج يجاهد بكل قواه فى سبيل هذا الاتفاق ولما عيل صبر الامبراطور ووزارة البحرية من تعللات لندن وأرادا أن يقدما للريشستاج مشروع البرنامج البحري قبل أن يتبين موقف الانجليز ، ذهب بتمان هولفيج الى حد تقديم استقالته . وسرعان ماتراجع غليوم الثانى وأمر بالانتظار حتى أراد تربتس أن يستقيل . على أن غراى تكلم فى أوائل مارس فأعرب عن أمله فى أن تنتج وفادة هلدين الثقة المتبادلة دون ما حاجة الى عقد اتفاقات . ومعنى هذا انه لم يكن يؤمن بأى نجاح . وختاما طلب المستشار الامبراطوري الالمانى مستندا بعض الشىء الى أمر من امبراطوره « أن يعقد اتفاق يضمن حياد انجلترا ويقرب أن يكون محالفة حماية » فرد وزير خارجية انجلترا بقوله « ان هذا يفوق ماسمح لفرنسا والروسيا به » ولم ينته شهر مارس حتى كان قد جاء برلين رفض لندن النهائى .

وهكذا انتهت آخر محاولة للتفاهم بين المانيا والجزر البريطانية ، محاولة ولدت — كما وصفها مترنيخ — ميتة ، لان الخلاف كان قد استفحل فلم تعد بريطانيا العظمى تستطيع التحول عن الوفاق الثلاثى . وقد اعترف هلدين صراحة بأن حكومته « لاتريد أن تمس علاقتها الودية بفرنسا والروسيا » . وفى باريس التى بلغها غراي ماتطلبه ألمانيا من عقد معاهدة الحياد ، صرح ولاة الامور بأن التوقيع على معاهدة كهذه « يقضى مرة واحدة على العلاقات القائمة في الآونة الراهنة بين فرنسا وانجلترة » . أما من الناحية الاخرى فقد

حال في المانيا سوء الظن بنيات الامبراطورية البريطانية — وهو الذى كان على أشده عند غليوم الثاني وتربتس — دون تخفيض التسليحات تخفيضاً واسع النطاق مالم تطمئن المانيا في الوقت نفسه الى أنه لاخوف عليها من اعتداء الانجليز . بل لقد ذهب الامبراطور في الختام الى حد القول بأن انجلترا انما سعت الى التقرب في الظاهر كيما تحرم امبراطوريته من بناء سفن جديدة

وأخيراً ساء المركز عما كان بدل أن يتحسن فجرت المنافسة في التسلح مجراها دون ماعائق ، وعرض البرنامج البحري الالماني وأجيز ، وأقر البرلمان البريطاني من جانبه أيضاً انشاءات جديدة ، ونقلت الاميرالية البريطانية قاعدة أسطول الاطلانطيك من جبل طارق الى ميناء في نفس انجلترا واقعة على بحر الشمال .

وهكذا لم يوفق المستشار الامبراطورى بيتمان هولفيج في شيء مما أراد وحبط سعيه فى اختراق جبهة الوفاق الثلاثى . فان الروسيا لم تجسر على أي تقرب مراعاة منها لحلفائها . وانجلترا كان يفصلها عن الالمان خلاف لاسبيل الى معالجته وأزمة مراكش القائمة مع فرنسا والتى كان يراد أن تتكشف عن ازالة الخلاف على شمال افريقيا ، أدت حتى إلى زيادة الهوة اتساعاً بين الجمهورية الفرنسية والامبراطورية الالمانية كما سيتضح من الحوادث القادمة . ولقد كانت قوة الحالات السياسية بالصورة التى تكونت بها على مر الاعوام ، أقوى من ارادة الافراد الذين كانوا يحاولون مناهضتها . أجل كانت هذه القوة من الشأن بحيث أن مثل سازونوف ومثل غراي ومثل بيتمان هولفيج لم تكن لهم ندحة عن الخضوع لها . في هذه القوة كان جد الساعة العصيب ، فظلت أوروبا منقسمة على نفسها شطرين لم يشأ أحدهما أن تكون له بالآخر علاقة أو اليه سبيل . وهو انقسام حال خطراً يخشى عنده التصادم في اللحظة التى جعل فيها أحد الفريقين يناوىء الآخر بأية صورة كانت .